

**متطلبات إنجاز التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة.**  
**The requirements for making sustainable development successful in light of contemporary environmental challenges.**

د. خيثر هواري - جامعة تيسمسيلت. (الجزائر)\*

د. عزازن حفيظة - جامعة تيسمسيلت. (الجزائر)\*

تاريخ النشر: 2020/04/15

تاريخ القبول: 2020/01/07

تاريخ الايداع: 2019/12/17

**الملخص:**

يكتسي مفهوم التنمية المستدامة أهمية بالغة على جميع الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية العالمية)، وقد توسع هذا المفهوم في مختلف الدول النامية سواءا أو صناعية، تبنته جهات رسمية وغير رسمية، وطالبت بتطبيقه؛ فانعقدت لذلك مؤتمرات وندوات علمية كقمة جوهانسبرغ المنعقدة في جنوب إفريقيا في صيف 2002؛ لتصير بذلك مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة في توزيع الثروات ومكاسب التنمية بين مختلف الأجيال المتعاقبة، من أجل ذلك كان لابد من الاهتمام ليس بالنمو فقط، بل بمختلف المسائل الاجتماعية والبيئية المستعجلة.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة، المناخ، الموارد الطبيعية.

**Summary:**

The concept of sustainable development has become a very important concept at all levels (economic, social, global environmental) and this concept has expanded in all over the world, It was adopted by Official and unofficial organizations and they also have demanded its application, Therefore many summits scientific conferences and seminars took place like the World Summit on Sustainable Development 2002, took place in Johannesburg . South Africa, To become a prerequisite for achieving justice in the distribution of wealth and development gains among the various successive generations and For this reason, attention must be paid not only to growth, but also social and environmental issues..

**Key words:** Economic Growth, Sustainable Development Climate, Natural Resources.

\* الدكتور : خيثر هواري ، أستاذ محاضر قسم "أ" بمعهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر) .

\* الدكتورة عزازن حفيظة ، أستاذة محاضرة قسم "ب" بمعهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر) .

## مقدمة:

تزايد إدراك العالم بعدم استدامة نماذج التنمية المطبقة؛ حيث ارتبطت أنماط الاستهلاك بأزمات بيئية خطيرة زادت من تقلص المساحات الغابية وفقدان التنوع البيئي، ناهيك عن تلوث الهواء، الماء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وارتفاع منسوب مياه البحار، وما نجم عنه من فيضانات مدمرة، فضلا عن استنزاف الموارد غير المتجددة؛ وهو الأمر الذي أوجب على دول العالم الدعوة إلى تطبيق نموذج تنموي مستدام كبديل للنموذج الحالي، وذلك لتحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية المسطرة من جهة، والحفاظ على البيئة وحمايتها ضمانا لاستدامتها من جهة أخرى؛ ومن ثم بدأ البحث عن حلول ناجعة وسريعة لتحقيق متطلبات التنمية مع الحفاظ على البيئة والإبقاء عليها سليمة ومستدامة.

إن النظرة التقليدية للتنمية لم تأخذ في اعتبارها مبادئ التنمية المستدامة في تسطيرها لإستراتيجياتها وسياساتها، وانطلاقا من ذلك تتمحور مداخلتنا حول التساؤل عن التنمية المستدامة، ومختلف أبعادها، وما هي الصعوبات المعيقة لمسارها؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي؛ سنعالج جملة من النقاط الفرعية .

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، الخصائص و الأبعاد.

ثانيا: متطلبات وأهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: مبادئها ومؤشراتها .

رابعا: المشاكل والحلول المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة.

### 1. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

#### 1.1 مفهوم التنمية المستدامة و خصائصها :

تعرف التنمية المستدامة المركزة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ذلك على أنها " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما نصت تعريفات أخرى على أن "استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل (حسين عبد المجيد ، أحمد رشوان، 2006، ص: 208) ، سلط مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو البرازيل عام 1992 على الأهمية البالغة لعلاج قضايا البيئة و التنمية حفاظا منها على مستقبل الإنسان في ظل التغيرات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية المصاحبة للأضرار البيئية؛ وذلك من خلال الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة (البيئية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية

متطلبات نجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة. 74

والسياسية )، ومن أجل ذلك تم إبرام اتفاقيات دولية حول تغيرات المناخ والحفاظ على الثروة الغابية، ومكافحة التصحر وقضايا المياه والطاقة، وكذا التنوع البيولوجي؛ وهو ما مهد الطريق لتوحيد مفهوم التنمية المستدامة والموضح للتوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة، و المحافظة على البيئة من جهة أخرى؛ حيث تم تعريفها على أنها " محاولة الحد من التعارض المؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث التكامل مع البيئة و الاقتصاد( محمد عزت محمد إبراهيم ، محمد عبد الكريم ربه، 2000،ص: 294) .

كما تم تعريفها على أنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة،(edwin zacca, 10 p)، كما عرفت كذلك على أنها "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها الموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي، والذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي( رقامي محمد، بوشنيقير إيمان، 2012، ص: 439)، وعليه يمكن القول بأن التنمية المستدامة "هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجات الإنسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة"، وعليه يمكن ذكر بعض سمات أو خصائص التنمية المستدامة:

- اختلافها عن التنمية في كونها أكثر تداخلا وتعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي.
- توجهها أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا (الحد من الفقر).حرصها على تطوير الجانب الثقافي والإبقاء على حضارة كل مجتمع.
- عدم إمكانية فصل عناصرها عن بعضها البعض لشدة تداخل أبعادها.
- اشتغالها على كل الفئات، الجماعات، والقطاعات دون الاعتماد على مورد واحد أو الانحصار على فئة قليلة.
- كونها عملية واعية، غير عشوائية؛ فهي بذلك محددة الغايات وذات إستراتيجية بعيدة المدى بأهداف مرحلية، وبمخططات وبرامج( كريم زرمان، 2010، ص: 195).
- مراعاة حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.
- الأساسا فيها البعد الزمني، وهي تنمية بعيدة المدى.
- مراعاة الحفاظ على المحيط الحيوي كالهواء الماء، الموارد الطبيعية، والتربة.

➤ الحفاظ على الجانب البشري في التنمية وهو الأساس، وهو الغاية، وحماية الاستقرار النفسي والروحي .

➤ التكامل في استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار (عمر الشريف، 2012، ص: 08).

## 2.1 أبعاد التنمية المستدامة :

تتركز التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر؛ هي بمثابة أبعاد لها (اقتصادية، اجتماعية، وبيئية)

**1.2.1.1 البعد الاقتصادي:** والذي يهدف إلى الرفع من رفاهية المجتمعات والحد أو القضاء على الفقر من خلال تقليل استهلاك دول الشمال المتقدمة للطاقة والموارد الطبيعية وتوظيف الموارد لصالح رفع مستوى معيشة السكان في الدول الفقيرة الجنوبية (السعيد الدراجي، 2012، ص: 465) ، وذلك من خلال الإجراءات التالية :

**1.1.2.1 التوقف عن تبيد الموارد الطبيعية:** وذلك من خلال التخفيض المتواصل لمستويات الاستهلاك المستنزفة للموارد والطاقات، ومن ثم تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة؛ حفاظا على البيئة وأنظمتها، وإحداثا لأسلوب حياة جديد

**2.1.2.1 تقليص تبعية البلدان النامية :** إن انخفاض استهلاك الدول الغنية للموارد الطبيعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول النامية من هذه المنتجات ، وهو ما يضعف من إيراداتها.

**3.1.2.1 المساواة في توزيع الموارد:** من خلال جعل فرص الحصول على الموارد، الخدمات، والمنتجات بين أفراد المجتمع أقرب إلى المساواة؛ وهو ما يدعم عملية التنمية والنمو الاقتصاديين قصد تحسين مستويات المعيشة.

**4.1.2.1 مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي وعن علاجه:** إذ تقع على عاتق هذه البلدان مسؤولية قيادة التنمية المستدامة؛ نظرا لكبر حجم المشكلة التلوث البيئي؛ حيث تنصدر الو.م.أ هاته الدول في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 25% .

**5.1.2.1 الحد من التفاوت في المداخل:** فمن أهداف التنمية المستدامة الحد من التفاوت المتزايد في الدخل، وفي فرص الحصول على مختلف الخدمات والرعاية الصحية وفرص التعليم، وإن هذه السياسات الحادة من هذا التفاوت مكنت الكثير من الدول من تجاوز هاته الحالات الصعبة؛ كما هو الحال بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها كوريا الجنوبية وماليزيا .

**6.1.2.1 تقليص الإنفاق العسكري:** لن تزايد النفقات العسكرية يساهم في تهديد الأمن البيئي، وتزايد التلوث الجوي والبحري (بريش عبد القادر، محمد حمو، دون ذكر السنة، ص.ص: 3.4).

متطلبات نجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة. 76

**2.2.1. البعد البيئي والتكنولوجي :** يؤدي التدهور البيئي والتلوث إلى تولد الوعي بضرورة صيانة البيئة خاصة في ظل التزايد السكاني وضغطه المستمر على الموارد؛ ليشمل هذا الوعي مجال الحفاظ على التوازن البيئي، ومن ثم كان تحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة التدهور البيئي من تلوث، تعرية، وتصحر؛ و الذي لا يتأتى إلا باعتماد الإجراءات الوقائية و تكثيفها.

إن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية للبلدان صار من أهم اهتمامات السلطات المعنية لما لذلك من آثار إيجابية في رسم معالم المشاريع، ومن ثم تنفيذها بما يعطي من أبعاد جديدة لقيمة الموارد المستخدمة على أساس من تحليل للتكلفة و الفائدة بما يضمن الحفاظ عليها.

وعلى أساس ذلك، أنشأ أصحاب القرار مؤسسات مكلفة بشؤون البيئة ومراقبتها؛ وهو ما يجعل من هاته المؤسسات تعارض أحيانا المشاريع لأسباب بيئية بصفتها عائقا للتنمية (عمار، 2008، ص.ص: 12-13)..

إن التنمية المستدامة في بعدها هذا البيئي و التكنولوجي تدعو إلى :

**1.2.2.1 حماية الموارد الطبيعية:** من خلال حماية التربة، الأراضي، مع التوسع في الإنتاج لتلبية حاجات السكان؛ وذلك من خلال تبني الممارسات التكنولوجية المحسنة للغلة؛ وهو ما يجنب الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات المدمرة للموارد المائية كالأنهار والبحيرات، وكذا تلوث الأغذية البشرية.

**2.2.2.1 حماية المناخ من الاحتباس الحراري :** تدعو التنمية المستدامة إلى عدم المخاطرة بتغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي؛ وهو ما يؤثر على استفادة الأجيال القادمة من الفرص المتاحة، وهو ما يعني كذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية والبيولوجية، أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان (توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، دون ذكر السنة، ص.ص: 8-9)..

**3.2.1 البعد الإنساني والاجتماعي:** تصبو التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ومن ثم تحقيق رفاهية الأفراد من خلال تحسين مستوى الخدمات (التعليمية، والصحية ) خاصة في المناطق الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة المختلفة للمجتمعات الشعبية والقوى في التنمية وتطوير الإنتاج، وتعزيز التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان، توفير الأمن وتنمية الثقافات (السعيد الدراجي، 2012، ص: 464) ، ويشتمل هذا البعد على أمرين أساسيين هما :

**1.3.2.1 أهمية التوزيع السكاني:** إن الاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية له آثاره السلبية على البيئة، وعليه تعطي التنمية المستدامة الأهمية الكبرى لتنمية المناطق القروية والريفية لإبطاء وتخفيف الهجرة نحو المدن ؛ وذلك باتخاذ تدابير عاجلة بالاعتماد على الإصلاح الزراعي (فريد عيسى، إسماعيل مناصرية، دون ذكر السنة، ص: 05).

**2.3.2.1 تثبیت النمو السكاني :** لتحقيق التنمية المستدامة لابد من ضبط حجم السكان لما له من تأثير سلبي على تخفيض معدل النمو الاقتصادي وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية، وزيادة حجم التلوث؛ وهو ما يعرقل مسار التنمية، وما يجدر الحديث عنه ليس حجم السكان بقدر ما هو متعلق بسلوكاتهم ومهاراتهم؛ وهو ما يؤكد ويزيد على ضرورة وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري؛ فكان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية عنصرا حاسما في استدامة التنمية .

## 2. متطلبات و أهداف التنمية

### 1.2 متطلبات التنمية المستدامة :

لإحداث تنمية مستدامة وفعالة كان لابد من إحداث توافق وانسجام بين مختلف الأنظمة: ( آسيا قاسيمي، 2012، ص.ص: 7-8)

- ✓ النظام الاقتصادي: بالاعتماد على الذات و تحقيق الفوائد الاقتصادية.
- ✓ النظام السياسي: بضمان الديمقراطية في اتخاذ القرارات.
- ✓ النظام الإنتاجي : بتكريس الجدوى البيئية في المشاريع .
- ✓ النظام الاجتماعي: بالانسجام مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- ✓ النظام الدولي: بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مشاريع التنمية.
- ✓ النظام التكنولوجي : بالتمكين من البحث وإيجاد الحلول للمشاكل.
- ✓ النظام الإداري : إيجاد المرونة للتمكن من التصحيح الذاتي.
- ✓ النظام الثقافي: بالتدريب على تأصيل البعد البيئي في مختلف أنشطة الحياة عموما والتنمية المستدامة خصوصا .

### 2.2 أهداف التنمية المستدامة :

تهدف التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي (RAPPORT SUR LES OBJECTIFS DE DÉVELOPPEMENT DURABLE ,NATION UNITED ,2016,P1- ضمان الحصول على التعليم للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.

- تحقيق المساواة بين الجنسين.
- ضمان الحصول على المرافق العامة (مياه، خدمات، صرف صحي، والخدمات الطاقوية).
- تعزيز الاستدامة في النمو الاقتصادي وتوفير العمل للجميع.
- تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة والقضاء على الفقر بشتى أشكاله.

متطلبات نجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة.78

➤ الحم من التفاوت.

➤ وضع أنماط استهلاك وإنتاج مستدام. اتخاذ التدابير العاجلة لمكافحة تغيرات المناخ.

➤ حماية النظم البيئية، والتسيير المستدام للا ومكافحة التصحر.

➤ إقامة السلم والعدالة للجميع، وإنشاء مؤسسات فعالة ذات مسؤولية.

### 3. مبادئ و مؤشرات التنمية المستدامة ؛

#### 1.3 المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة :

التنمية المستدامة كعقيدة للبيئة لها مبادئ وأسس تساعد في تحقيق أهدافها المسطرة، وتسهل شموليتها لجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد وضحتها البنك العالمي للإنشاء والتعمير، وهي تتمثل في( بلقاسم رابح، 2015، ص.ص: 80-84):

#### 1.1.3. مبدأ تحديد الأولويات:

نظرا لندرة الموارد الطبيعية وحدة المشاكل البيئية؛ فإنه من الضرورة بمكان التشدد و الصرامة في وضع الخطط و الأولويات التنموية، و من ثم تنفيذ الإجراءات العلاجية، وعلى مراحل متواصلة ومستمرة؛ وذلك من خلال تحليل الآثار الإيكولوجية والصحية لمثل هذه المشاكل تقنيا، و من ثم تحديد المشاكل الواجب التصدي لها بفعالية، كما هو الحال بالنسبة لانتشار التلوث بالرصاص الناجم عن استخدام البنزين، وذلك في عام 1992، والذي صار مهددا للبيئة والإنسان؛ فدعا الحال إلى الجدية في تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.

#### 2.1.3. مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح للجميع:

مكاسب التنمية المستدامة هي شاملة وموجهة للجميع؛ حيث صممت الأهداف لتحسين الكفاءة والحد من استنزاف الموارد الاقتصادية.

#### 3.1.3. مبدأ استخدام أدوات السوق :

يعتبر استخدام أدوات السوق من أكثر الاستعمالات فعالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

#### 4.1.3. استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية:

وذلك من خلال تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة كفرض الضرائب على وقود السيارات، أو فرض قيود للاستيراد؛ خاصة لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، وكل ذلك للتقليل من الأخطار البيئية.

#### 5.1.3. مبدأ الاستفادة من كل دولار :

بدأ تأكيد فعالية التكلفة؛ نظرا لتكاليف سياسات البيئة بما فيها الناجحة منها، والتي تظهر مكلفة بلا مبرر، وقد أفادت الجهود المبذولة في هذا الشأن أن تطور البحوث العلمية في ذلك تسمح بتحقيق إنجازات عدة وبموارد محدودة، ومن ثم يجب تكثيف الجهود من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي لمختلف المشاكل البيئية.

### 6.1.3. مبدأ العمل إلى جانب القطاع الخاص :

وذلك من خلال اعتبار الدولة القطاع الخاص عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية؛ بما يدفعها للعمل سوية معه؛ وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية لصالح المنظمات، توجيه التمويل الخاص للأنشطة الهادفة لتحسين البيئة ك معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة، وإنشاء نظام الإيزو لتوجيه سلامة الإدارة والبيئة .

### 7.1.3. مبدأ إشراك الأفراد :

كلما شارك المواطنون المحليون في العملية التنموية ،كلما زادت فرص نجاحها؛ وذلك نظرا للأهمية التي تكتسبها مثل هذه التشاركات؛ وذلك من خلال :

- ❖ مدى إدراك المجتمع المحلي بالحلول الممكنة، والمثلى للمشاكل التنموية وعلى مستواهم المحلي.
- ❖ قدرة الأفراد على تحديد الأولويات على المستوى المحلي .
- ❖ عمل الأفراد على مراقبة المشاريع البيئية .
- ❖ تأييد التغيير للأحسن من خلال التأثير على الرأي العام لكون هذه المشاركة لأفراد المجتمع أساسا لبناء قاعدة جماهيرية .

### 8.1.3. مبدأ الإدماج الضروري للبيئة :

إن الوقاية هي بالضرورة منخفضة التكاليف وأكثر فعالية من العلاج؛ خاصة إذا تعلق الأمر بحماية البيئة، ولذلك تسعى معظم الدول إلى تقييم تخفيف الأضرار المحتملة من الاستثمارات الجديدة في مختلف قطاعات النشاط خاصة الأساسية منها، وعليه بات من الضرورة بمكان الوضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية منذ بداية تصميم الاستراتيجيات، وتسطير الأهداف خاصة المتعلقة بمجال الطاقة؛ لتجعل بذلك مبدأ حماية البيئة عنصرا حاسما وفعالا في السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، والتجارية.

### 9.1.3. مبدأ توظيف الشراكة الناجحة :

تنفيذا منها للتدابير المكثفة للتصدي للمشاكل البيئية تعمد الحكومات إلى تبني مبدأ التعاون و تضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

متطلبات نجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة.80



### 10.1.3. مبدأ تحسين الأداء الإداري المبني على الفعالية و الكفاءة:

تبقى مهام الإداري البارح والناجح إحداث التحسينات الكبيرة والواسعة في البيئة وبأدنى التكاليف، كسعيهم لتخفيض نسبة التلوث للغبار والهواء؛ وذلك من خلال تحسين تنظيم المنشآت من الداخل؛ كما هو الشأن في الجزائر بفعل المساعدات الفنية المؤدية إلى تحسين أداء مصانع الصلب والتي مكنتها من ممارسة وظائفها بأداء فعال وتأثير سلبي أقل على البيئة.

### 2.3 مؤشرات التنمية المستدامة (عمر الشريف، 2009، ص.ص: 4-5):

1.2.3. مؤشر الجواب: والموضح لرد فعل المجموعة البشرية في إقامتها التنمية المستدامة من خلال نفقات تجديد وحماية البيئة مثلا.

### 2.2.3. مؤشر الحالة : يفصل حالة التنمية المستدامة كنوعية الماء والجو مثلا.

3.2.3. مؤشر الضغط: والذي يصف الضغوطات الناجمة عن ممارسة النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة، ويعتبر الضغط بذلك قوة محرك.

### 4. المشاكل و الحلول الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة؛

### 1.4 مشاكل التنمية المستدامة ( عبد الرحمان محمد الحسن، 2011، ص.ص: 7-9):

نظرا لمحدودية وندرة الموارد الطبيعية؛ فغن الاستمرار في الاستخدام غير الرشيد لها قد يعرضها للاستنزاف، ومن ثم عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة؛ وعليه وجب إنشاء علاقة أخلاقية بين الإنسان وبيئته؛ هدفها صونها والتعامل مع الموارد الاقتصادية بأكثر كفاءة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس؛ من خلال ضمان تكافؤ الفرص في شتى المجالات (تعليم، صحة، وتنمية)، وتبقى المحاولات الجادة و الجهود المبذولة لتحقيق مطالب التنمية المستدامة قاصرة إلى حد كبير؛ وذلك للأسباب التالية:

- الزيادة الكبيرة في عدد السكان؛ والتي تصل إلى نحو 140% خلال الخمسة عقود الماضية؛ والتي يتوقع زيادتها بحلول العام 2050 إلى تسعة مليارات نسمة؛ وهو ما سيضاعف ويزيد من تعقيدات التنمية المستدامة.
- عدم الأمن والسلام وما ينجم عنه من عدم الاستقرار في أغلب دول العالم.
- استمرار الهجرة الريفية نحو المدن والمناطق الحضرية، واستفحال ظاهرة المناطق العشوائية وتزايد الضغوط على الأنظمة البيئية والمرافق العامة، وكذا تلوث الهواء وتراكم النفايات .
- زيادة حدة المشاكل الاجتماعية كالفقر، الأمية، تراكم الديون وفوائدها، والاستغلال غير الرشيد للموارد الاقتصادية.
- نفشي الفقر في العالم.

➤ عدم التوافق والملائمة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية لدول العالم النامية مع مختلف تقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة، ونقص الكفاءات المحلية وقصورها في التعامل مع هذه التقنيات .

➤ اختلال الظروف المناخية وقسوتها في بعض مناطق العالم .

➤ محدودية الموارد وسوء استغلالها؛ خاصة المائية منها وتلوثها، ونقص الأراضي الصالحة للزراعة وتدهور نوعيتها، وقلة الطاقات غير المتجددة .

#### 2.4 الحلول الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة (عبد الرحمن محمد الحسن، 2011، ص ص 9-10) :

تحقيقا منها للتنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشامل المتكامل كان لابد من وجود إرادة سياسية واعية للدول واستعداد أفرادها؛ فالعملية التنموية المستدامة هي عملية مجتمعية تساهم فيها مختلف فئات المجتمع والجماعات وذلك بشكل متناسق، وليس اعتمادا على الأقلية منهم أو على مورد واحد؛ فهذه المشاركة والحريات الأساسية تزيد من تصور قبول المجتمعات والتزامها بتحقيق أهداف التنمية وبأعبائها، بل والتضحية من أجل الوصول إليها .

وعلى أساس ذلك تظهر أدوار لابد من القيام بها، وهي :

#### 1.2.4. دور الفرد في التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة و لكونها مفهوم أخلاقي أكثر منه مفهوما آخرا ،تعتمد على تغير أنماط السلوكيات الفردية؛ والتي يتحمل فيها الفرد المسؤولية الكاملة؛ خاصة ما تعلق منها بالآخرين، والذين يأتون من بعده (الأجيال القادمة)؛ فالتنمية المستدامة محورها الإنسان وحياته الكريمة سواء كان مواطنا ،موظفا، أو صانع قرار، أو مصمم السياسات تلبية لاحتياجات الأفراد حاليا ومستقبلا؛ فطالما كان الفرد البشري واحتياجاته محورا للتنمية المستدامة؛ فهو أيضا هو الأساس في بنائها.

#### 2.2.4. دور الأسرة في التنمية المستدامة:

يظهر دور الأسرة في التنمية المستدامة في قدرتها على خلق جيل واع منتم إلى مجتمعه وبلده حارص إلى التمتع بمستوى عيش مقبول، والأسرة بذلك مصدر لسلوك الفرد؛ يتبنى منها الآداب والأخلاق التي تدفعه للحرص على البيئة وحمايتها ؛ فالأسرة كذلك هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة الهادفة للفظ على البيئة؛ فهي تصقل وتزرع الوعي والإدراك بهذه المهمة النبيلة.

#### 3.2.4. دور المجتمع في التنمية المستدامة :

يلعب المجتمع دورا حاسما في معالجة قضايا التنمية المستدامة والبيئة؛ فهو بذلك المحرك الأساسي، والمحور في هاته العملية الحيوية؛ خاصة إذا كان واعيا متكاملا، ومتفهما لحقوقه وواجباته، تتحقق فيه العدالة والمساواة؛ بما يهيئ الأجيال للمحافظة على البيئة والمحيط، دون نسيان حق الأجيال

متطلبات نجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة.82

القادمة في التمتع ببيئة سليمة، وتقع على عاتق هذا المجتمع الدور البالغ والحاسم في خلق البيئة الاستثمارية الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي والاقتصادي المستدام؛ وذلك من خلال مبادراته من نشاطات اقتصادية و اجتماعية هادفة لزيادة الدخل، وقد شهدت السنوات الأخيرة مشاركات فعالة خاصة بالمجتمع المدني، ومن ثم زاد دور الحكومة بدورها في تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها خاصة البيئية منها والمستدامة بالخصوص؛ وهكذا ينهض المجتمع المدني بدور هام ملفت لأنظار السياسيين و أصحاب القرار في هذا الشأن إلى القضايا البيئية الناشئة، والتوعية الجمهورية والتحسيس، والدعوة إلى القيام بالنشاطات الناهضة بصناعة القرار البيئي.

#### 4.2.4 دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة:

يعد القطاع الخاص شريكا أساسيا في تحقيق الأهداف التنموية خاصة المستدامة منها، وبذلك ظهر التخطيط بعيد المدى في هذا الشأن؛ فالاستثمارات المؤدية إلى خدمة المجتمع من خلال المشاركة الفعالة في توفير فرص العمل في ظروف مهنية ملائمة ومراعية لسلامة الوطن وأمنه، ظهر القطاع الخاص كطرف عالمي ذو تأثير على الاتجاهات البيئية؛ من خلال القرارات المتعلقة بالاستثمارات والتكنولوجيا، وهنا وجب التزام هذا القطاع وأخذ مسؤوليته تجاه البيئة؛ من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"؛ فكان عليه استخدام الوسائل الأقل تلويثا للبيئة، والأكثر إرشادا لها.

#### 5.2.4 الدور الحكومي في التنمية المستدامة :

تعد الحكومة الراسم للسياسات والصانع للقرارات، ومن أهم شروط تحقيق التنمية تكامل هاته السياسات وشموليتها؛ بحيث لا تتعارض لا المؤسسات ولا الوزارات فيما بينها؛ فلا يتم فصل جانب بيئي عن اجتماعي، ولا اقتصادي عن سياسي؛ فلا ينفصل بذلك العمل البيئي عن نظيره الاجتماعي.

وهنا يظهر الدور المركزي والمحوري للحكومة في لعبها الدور الرقابي الشامل للتنمية من خلال كوادر مؤهلة واعية بمفاهيم التنمية المستدامة ومختلف تطبيقاتها في إطار برامج واضحة المعالم ومحددة، تتدعم وتتكامل فيما بينها، هذا ويقع على عاتق الحكومة مسؤولية التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك بمشاركتها في الاتفاقات والمواثيق الدولية .

وكلول للتنمية المستدامة ( عمر الشريف، 2009، ص.ص: 4-5) ؛ للقضاء أو التخفيف من حدة العراقيل في وجه التنمية المستدامة، وجب على الدولة الاهتمام بالتنمية المحلية؛ وذلك من خلال :

- ✓ تخطيط وتسيير الموارد خاصة البشرية منها بطرق علمية مواكبة للتطورات التكنولوجية.
- ✓ الاستغلال الأمثل لمختلف ثروات البلد، وإيجاد المناخ الملائم لتسيير الاستثمارات فيها.
- ✓ توفير فرص العمل المتماشية ومتطلبات والتخصصات المهنية للشباب.

✓ إعادة ترتيب مختلف الأوضاع (اقتصادية، اجتماعية، ومؤسسية) للبلد الناهض بالتنمية المحلية.

✓ التركيز على المناطق الريفية خاصة النائية منها أثناء إعداد البرامج التنموية المستدامة وتسطير الأهداف.

✓ دعم السلوكات الحضارية والدينية.

ولكن لتحقيق ذلك لابد من وجود أو إيجاد نظام مؤسسي معاصر وفعال، معتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة، وتفعيل دور الموارد البشرية خاصة الشباب منها للنهوض بالتنمية المستدامة .  
**خاتمة :**

بالرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة لقي قبولاً واستخداماً دولياً واسعاً، إلا أن العالم لم يتمكن حتى الآن من تبني خطوات حقيقية وجادة على طريق الاستدامة من خلال التوفيق بين التنمية والبيئة، ومن هنا دعت الضرورة إلى تبني التحول وإحداث تغييرات جذرية على كافة المستويات، والاستغلال الأمثل للموارد، ولأن الإنسان محور أساسي وغاية لعملية التنمية كان لابد من بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، على أن يكون هذا التحول مصحوباً بالبناءات السياسية الاجتماعية.

و دعوة منها لعدم التخلف، ولحافا منها بركب الدول المتقدمة؛ لابد على الدول من مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة من جهة، واستغلال ثرواتها والطاقات المتجددة، وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من هذه الثروات.

**حلول مقترحة كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة:**

للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة لابد من:

❖ اتخاذ إجراءات إقليمية منسقة وعاجلة لتفعيل دور التعاون الإقليمي خاصة العربي، وعلى كافة الأصعدة خدمة للتنمية المستدامة.

❖ دمج خطط التنمية المستدامة ضمن الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية.

❖ تعزيز وتفعيل دور المؤسسات العمومية في النهوض بالتنمية المستدامة.

❖ اعتماد استراتيجيات وطنية لتمويل جهود التنمية المستدامة.

❖ نشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة و تشجيع الابتكار.

**المراجع:**

1. حسين عبد المجيد، أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 .

**متطلبات نجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة.84**

2. محمد عزت محمد ابراهيم، محمد عبد الكريم ربه، اقتصاديات الموارد، دار المعرفة الجديدة ، مصر، 2000.

3. Edwin Zaccai, "Qu'est ce que le développement durable?", Intervention lors du cycle de conférence "rio, le développement durable 10 ans après" à la cité des sciences, Paris.

4. رقامي محمد، بوشنقير إيمان، التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 19-20/11/2012 .

5. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش ، جوان 2010.

6. مر شريف، طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة ، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012.

7. د السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي العلمي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة ، 20-21/11/2012.

8. بريش عبد القادر، محمد حمو، نحو تبني تصور استراتيجي لتأمين الطاقة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

9. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 7-8/04/2008.

10. توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

11. فريد عيسى، اسماعيل مناصرية، آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

12. آسيا قاسمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، بطاقة مشاركة في أشغال الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية للمجال العربي المتوسطي-التحديات والتوجهات والآفاق، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية الاجتماعية والاقتصادية، باجة، تونس، 26-27/04/2012.

13. Rapport sur les objectifs de développement durable ,Nation United ,2016,p1-9,consulté le 31/08/2017,<https://unstats.un.org>

14. بلقاسم رابح، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ، 2015.

15. عمر الشريف، "التنمية المستدامة، تحسين الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة"، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 10-11/11/2009.

16. عبد الرحمن محمد الحسن، "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" ، بحث مقدم بملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15 - 2011/11/16